نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كمدخل لتقييم البنوك

-دراسة حالة بنك الخليج الكويت-

The US Banking Assessment System (CAMELS) as an Entry for -Case Study of Gulf Bank Kuwait –Banks' Evaluation

صليحة عماري، amarisaliha@yahoo.com

أ.د. علي بن ثابت bentabetmg@yahoo.fr

جامعة باجي مختار _عنابة_

تاريخ استلام البحث:19-04-2018 **تاريخ قبوله: 29-05-2018**

ملخص:

يتناول هذا البحث أحد أهم المداخل الحديثة المعتمد عليها في تقييم نشاط البنوك، والذي يعرف بنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، حيث وبموجب هذا الأخير يعطى كل بنك تصنيف مركّب مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية تتعلق بظروف البنك المالية والتشغيلية مع الأخذ بعين الاعتبار كل من حجم البنك، درجة تعقيد نشاطاته والمخاطر التي تعترض نشاطاته، وتتمثل هذه العناصر في: كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية ، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال؛ الأصول؛ الإدارة؛ الربحية؛ السيولة؛ الحساسية لمخاطر السوق.

Abstract:

This search deals with one of the most important modem entrances used for evaluating banks activities which is US banking evaluation system CAMELS. This system gives each bank a complex rating based on the evaluation and the classification of six major elements related to the financial and the operating conditions of the bank taking into consideration all of the bank's size, the complexity of its activities and the risks that can face its activities. These elements are: Capital adequacy, asset quality, management, earning, liquidity, sensitivity to market risk.

Keys words: Capital adequacy; asset quality; management; earning; liquidity; sensitivity to market risk

مقدمة:

تسهم البنوك إسهاما كبيرا في النشاط الاقتصادي لاسيما بالدول النامية، حيث أنها تمثل القناة الرئيسية لتدفق رأس المال، لذا أصبح أداء النظام البنكي لأي بلد قضية إستراتجية من أجل تعزيز فعالية ومرونة النظام المالي ككل خاصة في وجه الصدمات المالية والاقتصادية، من هنا فإن عملية تقييم نشاط البنوك أصبحت غاية في الأهمية وذلك للمحافظة على متانة وسلامة النظام البنكي لاسيما في ظل تطور أعمال البنوك، واتساع وتنوع منتجاتها وما ولدّه ذلك من زيادة وتنوع في المخاطر البنكية، لأجل هذا فإنه لم يكن أمام المؤسسات البنكية في ظل هذه التغيّرات إلا البحث عن سبل جديدة ملائمة وناجعة لتقييم أدائها ونشاطها حتى تتمكن من اعتمادها كآلية للإنذار المبكر، وكأداة للرقابة تستخدمها للكشف عن نقاط القوة والضعف لديها بهدف التنبيه عن أي عارض يعترض نشاطها قبل استفحاله وتفاقمه.

يعدُّ نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS أحد أهم النماذج التقييمية الحديثة المستخدمة لقياس سلامة الأداء البنكي وتطويره بما يضمن استمرارية البنك ويرفع من قدرته التنافسية، كما أنه يساعد على اكتشاف أوجه الخلل المالي في نشاط المؤسسات البنكية قبل وقت مبكر وهو ما يتيح لها فرصة عدم التعرض لمشاكل مالية قد تؤدي بها للانهيار أو الإفلاس.

ويرتكز نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على ست مؤشرات هامة وضرورية في تقييم نشاط أي بنك هي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق، لذلك فإن أي عملية تطبيق لهذا النظام في تقييم نشاط أي بنك تتطلّب فهما دقيقا وواضحا لكل هذه المؤشرات، كما تشترط توفر كل المعلومات التي بإمكانها أن تسهّل عملية تحديد قيم المعايير التي تدخل ضمن نطاق كل مؤشر من المؤشرات الست السابقة وهو ما تأكدّ عند دراستنا للوضعية المالية لبنك الخليج الكويت باستخدام مؤشرات ومعايير نظام CAMELS.

ـ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على المعايير التي يرتكز عليها في اعتماد طريقة CAMELS عند تقييم أداء البنوك، من خلال محاولة إلقاء الضوء عليها عن طريق الاستفادة منها في تقييم نشاط بنك الخليج الكويت حتى تسهل عملية فهم أحد أبرز المداخل الحديثة

في تقييم أداء البنوك وهو نظام التقييم المصرفي الأمريكي ومنه إبراز مزاياه والكشف عن عيوبه.

ـ إشكالية البحث:

في ظل التطورات التي عرفتها الساحة البنكية والتي غيرت بشكل كبير في بنية نشاط البنوك، بعد أن انعكس ذلك على نمو هذه الأخيرة، إمكانية استمراريتها ودرجة تعرضها لمخاطر الانهيار، فإن إشكالية البحث تتمحور حول السؤال التالي:

ما مدى إمكانية نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في تحديد سلامة وكفاءة أي بنك؟

فرضية البحث: في ضوء إشكالية البحث وأهدافه يمكن صياغة الفرضية التالية:

يتيح نظام التقييم المصرفي الأمريكي عن طريق تركيبة مؤشراته الستة إمكانية تصنيف أي بنك وتحديد مدى سلامة وضعيته المالية من عدمها.

منهج وأدوات البحث:

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال القيام بجمع المعلومات وتنظيمها، وتحليلها بما يتماشى ومتطلبات البحث، وذلك باستخدام العديد من الأدوات منها:

- الاستعانة بالدراسات السابقة والملتقيات والمؤتمرات التي ناقشت المواضيع المرتبطة بهذه الدراسة.

- الموقع الالكتروني لبنك الخليج الكويت والتقرير السنوي لسنة 2015.

وسعياً منّا إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- التعريف بنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

- مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

- تقييم أداء بنك الخليج – الكويت- باعتماد نظام التقييم CAMELS.

المحور الأول: التعريف بنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS:

1- نشأة نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS: يستند هذا النموذج على نتائج الفحص الميدانية. وقد تم تطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 وأطلق عليه نظام CAMELS والذي يقوم على معايير رقابية تغطي خمس محاور رئيسية في البنك وهي:[1]

كفاية رأس المال (Capital Adequany).

جودة الأصول (Asset Quality).

الإدارة (Management).

الربحية (Earning).

السيولة (Liquidity).

وفي سنة 1997 تمت مراجعة هذا النظام ليعكس التغيرات في العمل البنكي وفي إجراءات وسياسات الوكالات الرقابية الحكومية وذلك من خلال إضافة عنصر جديد هو درجة الحساسية لمخاطر السوق الناتجة عن التغييرات في معدلات الفائدة ومعدلات الصرف، ولهذا أصبح يطلق عليه نظام التقييم CAMELS.2 وتعود البدايات الأولى لاستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1979، حيث ظل الاحتياطي الفيدرالي يقوم بتصنيف البنوك وفق معيار CAMEL، ومدّ هذه الأخيرة بنتائج التصنيف دون أن يتم نشرها للجمهور، وهو ما أتاح للسلطات الرقابية التمكن من التنبؤ بالانهيار البنكي قبل حدوثه، فقلّ عدد البنوك المنهارة إلى ثلاثة فقط سنة 1998، بعدما بلغ العدد 221 بنكا في انهيار 1988، وهو الأمر الذي أثار العديد من النقاشات حول مدى مصداقية هذا المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك، فتبيّن أنّ اعتماد هذا المعيار لكشف أوجه الخلل بالبنوك وتحديد مدى سلامتها البنكية يمنح نتائج أفضل بكثير من تلك الناجمة عن استخدام مقاييس التحليل التقليدية، كما تمّ إثبات قدرته على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار بشهور عديدة، ولذلك طالب العديد من الباحثين والمحللين بضرورة نشر

---

[1]– علي منصور محمد بن سفاع، **تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL:** دراسة تحليلية لأداء البنك اليمني للسنوات 2003–2007، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2008، ص12.

[2]– صلاح الدين محمد أمين، صادق راشد الشمري، **تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية:** نظام CRAFTE نموذجا، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، 2011، ص. 364.

هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم على التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل.[3]

ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار **CAMEL** ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور قصد تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق، وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة البنكية، هذا المطلب واجهه تيار معارض وآخر مؤيد، فالأول يرى أن هذه المعلومات غاية في السرية لذلك وجب أن تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا تؤثر عملية نشرها على ثقة الجمهور في البنوك ومنه في النظام البنكي ككل، أما التيار الثاني فيرى ضرورة نشرها لأحقية اتخاذ الجمهور قراراته على بينّة طالما أنّ النشر لا يؤثر على سلامة النظام البنكي كما لا يؤدي إلى فشله وانهياره ككل.[4]

2- مفهوم نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS:

لقد عملت السلطات الرقابية بانتظام في الولايات المتحدة الأمريكية على تقييم الحالة المالية العامة لكل بنك، والمخاطر المعينة التي يواجهها وذلك من خلال عمليات الفحص التي تقوم بها للتقارير الدورية، ويقوم المنظمون الفيدراليون بتصنيف البنك وفقا لنظام ترتيب موّحد للمؤسسات المالية والذي يحتوي على خمسة أنواع عامة من الأداء تحت اسم **CAMEL**، حيث يشير كل حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد(*)، ولقد أضيف مقياس سادس وهو حساسية مخاطر السوق (Sensitivity To Market Risk) وهكذا أصبح يطلق عليه **CAMELS**.[5]

ويعرف نظام التقييم المصرفي الأمريكي بأنه عبارة عن: "مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه"[6]، كما يمكن تعريفه

---

[3]– مالك رشيد أحمد، **مقارنة بين معياري CAMEL وCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية:** الميزات وعيوب التطبيق، مجلة المصرفي، ع 35، مارس 2005، ص ص 3،1.

[4]– زيتوني عبد القادر، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، **http://www.kantakji.com/banks**.

[5]– طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية:** تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص ص 104،103.

[6]– شوقي بورقبة، طريقة **CAMELS** في تقييم أداء البنوك الإسلامية، www.kau.edu.sa/Files/121/.../59600_Shawki(15).pdf

بأنه عبارة عن: "مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، كما يعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني"[7].

انطلاقا من التعريفات السابقة نجد أنّ **CAMELS** يمكن اعتماده كمرجع للبنوك في العديد من الأنشطة نذكر أهمها في:

- أنه أداة موحدّة بيد البنك المركزي يتخذها عند رقابته لنشاط البنوك وتقييمه لقوة المؤسسات المالية ومنه يتاح له فرصة تحديد المؤسسات التي لا تحتاج لاهتمام خاص.[8]

- أنه أداة تسويقية فعّالة لاسيما بالنسبة لمؤسسات التمويل الصغرى، والتي باعتمادها على مؤشرات **CAMELS** للتقييم تكون قد تحصلت على ترخيص برسمية وساطتها المالية.[9]

- أنه أداة من الأدوات المعتمدة كأنظمة إنذار مبكر تقي من الوقوع في الأزمات المالية، كما يمكن اعتباره كأداة للكشف عن مخاطر انتقال الأزمات المالية والتقليل من حدتها.[10]

- أنه أداة لتقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والبنكية وذلك لشموليته في التحليل للوضع الكلي للبنك من خلال التحقق من سلامة الأصول ومختلف العمليات البنكية، وقدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها لها.[11]

3- مميزات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS: يتسم معيار CAMELS بعدة خصائص تميزه عن بقية أنظمة التقييم الأخرى أهمها:[12]

- تصنيف البنوك وفق معيار موّحد مع توحيد أسلوب كتابة التقارير.

---

[7]– مالك رشيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص2.

[8]– أحمد نورالدين الفرا، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي**CAMELS** كأداة للرقابة على القطاع المصرفي: دراسة حالة بنك فلسطين، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، **.alqashi.com/th/th75.pd**

[9]– دليل الموارد المتعلق بدراسات تقييم التمويل الأصغر، CGAP المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، نوفمبر 2001، ص 2. https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Focus-Note-Resource-Guide-to-Microfinance-Assessments-Nov-2001-Arabic.pdf

[10]– مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 06، 2008، ص. 120.

[11]– علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي**CAMELS** لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية: حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003. **site.iugaza.edu.ps/ashaheen1/.../.**

[12]– علي عبد الرضا حمودي، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات:** دراسة تطبيقية –حالة العراق–، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، ص6.

- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة مؤشرات رئيسية وعدم تشتيت الجهود.

- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد من مصداقيتها.

- عمل تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد، وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدة ولكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي الستة المشار إليها للجهاز البنكي ككل.

- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة البنوك للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.

- يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة اعتماد أنظمة تقييمية أخرى لا تستوفي معاييرها مبدأ الشفافية.

وعليه فإن الغرض من استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS، هو تحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة أو تدّخل السلطة النقدية.[13]

المحور الثاني: مكوّنات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS:

1- مؤشرات نظام التقييم الأمريكي CAMELS:

وتشمل كل من هذه المؤشرات التالية:[14]

أ - كفاية رأس المال: تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف،

[13]– مخلف سليمان، نظام التقييم المصرفي **CAMELS**، مجلة المحاسب العربي، العدد الحادي عشر، جويلية 2013، ص6.

[14]– يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي **CAMELS** على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص ص 208.209.

ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة. وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنوك خارج الميزانية مثل التعامل في المشتقات، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال: نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر، التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

ب - مؤشرات جودة الأصول: تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال بشكل عام على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل: الوكالات، والرهونات، والتجارة بالمشتقات. إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفين:

- **المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة:** التركيز الائتماني القطاعي، الاقتراض بالعملة الأجنبية، القروض غير العاملة، القروض للمؤسسات العامة الخاسرة، مخاطر الأصول، الإقراض المرتبط، مؤشرات الرفع المالي.

- **مؤشرات المؤسسة المقرضة:** جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة، نسبة الدين إلى حقوق الملكية، ربحية قطاع الشركات.

- المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية، مديونية القطاع العائلي.

جـ- مؤشرات سلامة الإدارة: سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية، ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها: معدلات الإنفاق، نسبة الإيرادات لكل موظف، التوسع في أعداد المؤسسات المالية.

د- مؤشرات الإيرادات والربحية: إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدلات الدخل والإنفاق، المؤشرات الهيكلية.

هـ- مؤشرات السيولة والتمويل: في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، وهي تشمل بشكل عام

جانب الأصول والخصوم. ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك، والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير. ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية: التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية، التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك، نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية، نسبة الودائع إلى القروض، هيكل استحقاق الأصول والخصوم، سيولة السوق الثانوية.

د- درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية: هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات البنكية، حيث إن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية، وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار السلع، وكلٌ منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوَقَّعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجالات.

2- **تصنيف البنوك حسب تطبيق CAMELS:** تتراوح درجات التصنيف مابين **التصنيف 1** وهو الأفضل إلى **التصنيف 5** وهو الأسوأ كالآتي:[15]

التصنيف 01: قوي. التصنيف 02: مرضي. التصنيف 03: معقول التصنيف 04: هامشي. التصنيف 05: غير مرضي.

حيث تفسر هذه التصنيفات وفقا للجدول التالي:

[15]– كمال بوصافي، فيصل شياد، معايير نجاح البنوك الاسلامية: تحليل متعدد المعايير، International Confrence On Islamic Banking And Finance : Crossborder Pratices And Litigations, 15-16 June, 2010,P6.

جدول رقم 01:

تصنيفات CAMELS وتفسيراتها.

سلم التقييم	مجال التقييم	تحليل التقييم	تفسير تحليل التقيييم
01	[1.4 - 1.0]	قوي	- الموقف سليم من كل النواحي وبالتالي لا يطلب اتخاذ أي إجراء رقابي.
02	[2.4 -1.6]	مرضي	- الموقف سليم نسبيا بفعل وجود بعض القصور لذلك يجب معالجة السلبيات
03	[3.4 -2.6]	معقول	- يظهر نقاط القوة والضعف لذلك وجب رقابة ومتابعة مستمرة.
04	[4.4 -3.6]	هامشي (خطر)	-هناك خطر قد يؤدي إلى الفشل ولذلك وجب برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
05	[5.0 -4.6]	غير مرضي	- الموقف خطير جدا ووجب رقابة دائمة.

Source: -Abdul Awwal Sarker**, Camels Rating System In the Context Of Islamic Banking:** A Proposed "S" For Shariah Framework,

فإذا كان متوسط تصنيفات مكونات CAMELS يقع ضمن المجال [1.0 - 1.4] فتصنيف البنك قوي وليس عليه اتخاذ أي إجراء مادام موقفه سليم، أمّا إذا كان يقع ضمن المجال [1.6-2.4] فهذا يعني أن تصنيفه مُرضي وعلى البنك معالجة السلبيات وبعض القصور الموجود حتى يتفادى النسبية في سلامة موقفه، في حين أنّه إذا انتمى متوسط تصنيفات مكونات CAMELS للمجال [2.6- 3.4] فهذا يعني أن تصنيف البنك معقول ووجب عليه رقابة ومتابعة مستمرة، وإذا وقع متوسط هذه التصنيفات ضمن المجالين [3.6- 4.4] و [4.6- 5.0] فإن تصنيف البنك يكون هامشيا بالأول، وعليه وضع برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية لوجود الخطر وغير مُرضي بالثاني وبالتالي فموقف البنك هنا يصبح خطيرا جدا ووجب عليه إحداث رقابة دائمة.

3- الانتقادات الموجهة لنظام CAMELS: يمكن تلخيص أهم عيوبCAMELS في النقاط التالية:[16]

- أعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر، وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تمّ التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات، وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها، وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام البنكي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

المحور الثالث: تقييم أداء بنك الخليج – الكويت- باعتماد نظام التقييم CAMELS:

1 – نشأة بنك الخليج الكويت: إن بنك الخليج هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960، ومسجَّلة كبنك لدى بنك الكويت المركزي، وأسهم البنك مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية، وقد حقق منذ ذلك الوقت تقدماً كبيراً جعله مؤسسة رائدة في مجال صناعة الخدمات المالية من خلال شبكة واسعة تضم 56 فرعاً منتشراً في مواقع إستراتجية هامة في الكويت. وترتكز **إستراتجية بنك الخليج** على تلبية احتياجات العملاء من الأفراد والشركات على حدّ سواء، ويسعى البنك في الوقت ذاته إلى تنويع محفظة القروض كي لا يعتمد كليا على الإقراض لقطاع معين أو عميل واحد، وبهذه الطريقة يتمكن البنك من تحقيق أرباح جيدة من خلال قاعدة رأس مال مستقرة.

أما فيما يتعلق **برسالة البنك** فإنه يلتزم بتطوير الموارد البشرية الكويتية من أجل كويت أكثر ازدهارا وأكثر تطورا، من خلال دعمه لشباب الكويت، ومساعدته على تحقيق طموحاته

[16]– شوقي بورقبة، مرجع سابق الذكر، ص 5.

انطلاقاً من إيمانه بأن الأوطان لا تُبنى إلا بسواعد شبابها، وحرصاً منه على تزويد أبناء الكويت بالتجارب العملية، والقنوات التعليمية لمساعدتهم على اكتساب المهارات المهنية التي تؤهلهم لخوض عالم الأعمال في مرحلة مبكرة من حياتهم، وتوفير الأدوات التي سيحتاجون إليها ليصبحوا من رواد الأعمال الناجحين مستقبلاً.[17]

2- **تطور نشاط بنك الخليج الكويت**:[18] استطاع القائمون على البنك إحداث تحول جذري في البنك منذ سنة 2012، حيث تمكَّن من بناء قاعدة قوية من الخدمات البنكية الشخصية، وتنمية وتنويع الخدمات البنكية للشركات، مع تخفيض التركزات الائتمانية في القطاعين العقاري والمالي غير البنكي، وتخفيض حجم القروض المتعثرة وهو ما أدى إلى تقوية القاعدة الرأسمالية للبنك، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى وجودة الأرباح. والجدول التالي يبين أهم الأرقام التي سجلها بنك الخليج الكويت خلال سنتي 2014 و2015.

جدول رقم 02:

بعض البيانات المالية لبنك الخليج الكويت. (الوحدة: مليون دينار كويتي)

	2014	2015
إيرادات التشغيل	163	169
صافي الربح	35	39
إجمالي القروض	3822	3926
إجمالي الأصول	5331	5438
الودائع	4340	4563
إجمالي حقوق المساهمين	511	538
العدد النهائي للأسهم القائمة بالمليون	2931	2910
ربحية السهم بالفلس	12	13
معدل كفاية رأس المال	٪15.45	٪15.56
نسبة القروض المتعثرة	٪3.2	٪2.7

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج سنة 2015، ص26.

www.e-gulfbank.com/arb/aboutUs/reports/annualReports.jsp

لقد بلغت الأرباح التشغيلية 108 مليون دينار كويتي في 2015، وشهد صافي الأرباح نموا بواقع 10٪ ليبلغ 39 مليون دينار كويتي مقارنة بسنة 2014، وواصلت الميزانية العمومية للبنك تحقيق النمو الثابت، حيث شهد إجمالي قروض العملاء نموا بنسبة 3٪ ليبلغ 3926 مليون دينار كويتي، وارتفعت الأصول بنسبة 2٪ لتبلغ 4563 مليون دينار كويتي، في

[17]– لمحة تاريخية عن بنك الخليج، **https://www.e-gulfbank.com/arb/aboutUs/history/index.jsp**

[18]– التقرير السنوي لبنك الخليج لعام 2015، ص 6– 10.

www.e-gulfbank.com/arb/aboutUs/reports/annualReports.jsp

حين ازدادت حقوق المساهمين بنسبة 5٪ لتبلغ 538 مليون دينار كويتي. في حين بلغ صافي ربح بنك الخليج خلال الفترة من 2012 وحتى 2015 القيم الموضحة بالشكل التالي:

شكل رقم 01:

صافي الربح لبنك الخليج الكويت. (الوحدة: مليون دينار كويتي)

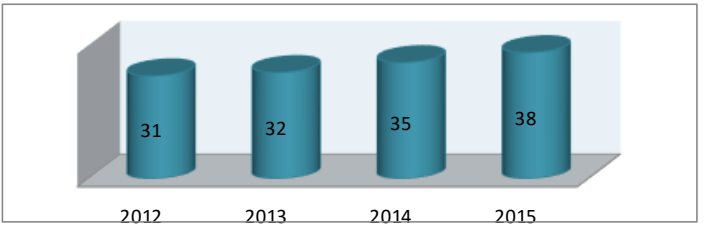

معدل العائد على الأصول	٪ 0.7	٪ 0.7	٪ 0.6	٪ 0.6

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج سنة 2015، ص 5.

أما فيما يتعلق بمحفظة القروض فالشكل التالي يوضّح مكوناتها بالتفصيل.

شكل رقم 02:

تشكيلة محفظة القروض لبنك الخليج (الوحدة: مليون دينار كويتي)

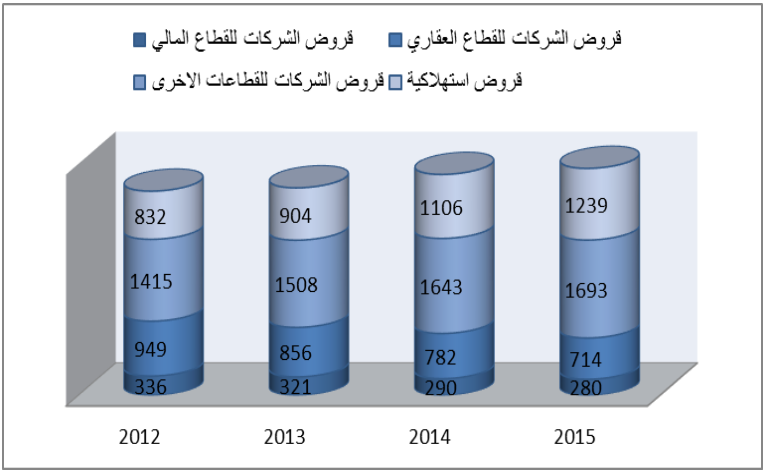

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج سنة 2015، مرجع سابق الذكر، ص 5.

وظل معدل كفاية رأس المال الكلي للبنك ثابتا عند 15.6٪، كما بقيت جودة القروض على قوتها، مما يعكس النزعة للمخاطر الحصيفة التي يعتمدها البنك. أما القروض المتعثرة فقد انخفضت نسبتها من 3.3٪ في 2014 إلى 2.7٪ سنة 2015، بينما تحسنت نسبة تغطية

القروض المتعثرة (للضمانات والمخصصات) لتبلغ 348٪، ومن أصل إجمالي مخصصات خسائر القروض البالغ 293 مليون دينار كويتي جاء مبلغ 178 مليون دينار كويتي كمخصصات عامة، أي بنسبة 61٪. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 03:

تطورات القروض المتعثرة ونسب تغطيتها خلال الفترة 2012-2015. (الوحدة: مليون دينار كويتي)

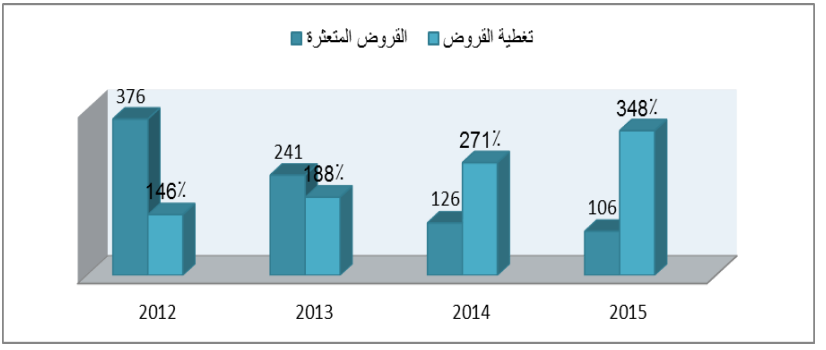

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج سنة 2015، مرجع سابق الذكر، ص 5.

وكان هذا التقدم الذي أحرزه بنك الخليج محل تقدير من قبل وكالات التصنيف الائتماني. فقبل سنة 2015 كان مصنفا في المرتبة (+A) من قبل وكالة فيتش، وفي جوان 2015 قامت وكالة ستاندارد أند بورز برفع التصنيف إلى المرتبة (-A) من المرتبة (+BBB)، وفي نوفمبر من السنة نفسها قامت وكالة موديز برفع تصنيف البنك إلى المرتبة(A3) من المرتبة (Baa1)، وبهذا أنهى بنك الخليج عام 2015 بثلاث تصنيفات في المرتبة A من وكالات التصنيف الائتماني العالمية الكبرى، وتعكس تلك التصنيفات ما أنجزه البنك من إعادة هيكلة محفظته، وانخفاض النزعة للمخاطر لديه، وقوة أرباحه المحققَة من الأنشطة الأساسية وكفاية رأسماله. وقامت الوكالات بتثبيت جودة موجودات البنك ورسملته، وقدرته العليا على تحقيق الإيرادات، وسلامة نظم وممارسات إدارة المخاطر لديه. ويعدُّ تحقيق تلك التصنيفات المرتفعة في وقت يشهد فيه العالم اضطرابات كثيرة شاهدا على النمو والتحول الاستراتيجي الذي استطاع البنك إنجازه.

جدول رقم 03:

التصنيف الائتماني لبنك الخليج من قبل وكالات التصنيف العالمية.

			2014	2015
وكالة فيتش	-طويل المدى -قصير المدى -تصنيف الجدوى -النظرة المستقبلية		A+ F1 bb- مستقرة	A+ F1 bb- مستقرة
وكالة موديز	-طويل المدى. -قصير المدى. -النظرة المستقبلية.		Baa1 p-2 ايجابية	A3 P-2 مستقرة
وكالة ستاندر أند بورز	-طويل المدى. -قصير المدى. -النظرة المستقبلية.		BBB+ A-2 ايجابية	A- A-2 مستقرة

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج سنة 2015، مرجع سابق الذكر، ص29.

شهدت 2015 أيضا ارتفاع مدى رضا العملاء حول تحسن الخدمة بكافة نقاط التعامل مع العملاء وذلك بفعل تراجع حجم شكاوى العملاء وارتفاع صافي درجات الترويج، وقيام البنك بطرح أحدث تطبيق للخدمة البنكية عبر الهاتف النقال والانترنيت، وقوبل نجاح البنك هذا العام بتقدير واسع حيث حصل على العديد من الجوائز بفعل ما حققه من إنجازات في أداء الخدمات والمنتجات البنكية للأفراد والشركات، كما تمّ تكريم البنك عالميا ومحليا لإبداعه الإعلاني المؤثر، وكذلك لجهوده في مجالات الموارد البشرية وتطوير الموظفين، حيث يركز البنك على استقطاب المواهب المناسبة وتطويرها والاحتفاظ بأفضلها، حيث ارتفعت نسبة الرضا الوظيفي لدى الموظفين من 78٪ إلى 81٪ وبلغت نسبة الكويتيين العاملين به 64٪.

3- تحليل وضعية بنك الخليج – الكويت- باعتماد نظام التقييم CAMELS:

*** تحليل كفاية رأس المال:** إن هدف البنك الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها، وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون، كما يقوم البنك بإدارة قاعدة رأس المال لتغطية المخاطر المتعلقة بالأعمال.

لقد بلغ معدل كفاية رأس المال 15.56٪ سنة 2015 أي بفارق 0.11 عن سنة 2014 وهو أعلى من الحد المطلوب تحقيقه من البنك المركزي الكويتي والمقدّر بـ 12.5٪، في حين بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال 14.4٪ وهي كذلك أعلى من النسبة الرقابية المطلوبة

والبالغة 10.5٪، أمّا نسبة الرفع المالي فقد ارتفعت من8.25٪ سنة 2014 إلى 8.46٪ سنة 2015 وهي أيضا أعلى من تلك الموجب على البنوك الكويتية تحقيقها والمقدّرة بـ 3٪ كحد أدنى. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 04:

نسب كفاية رأس المال لبنك الخليج خلال سنتي 2014 و2015 .

/	2014	2015	وفقا لمؤسسة EXAMINER ORIONTATION	التصنيف
نسبة الشريحة الأولى من رأس المال	٪14.25	٪14.36	أكبر من 5٪	1
معدل كفاية رأس المال	٪15.45	٪15.56	أكبر من 10٪	1
نسبة الرفع المالي (طبقا لتعليمات بازل 3)	٪8.25	٪8.46	أكبر من 5٪	1
التصنيف الإجمالي	/	/	/	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الخليج سنة 2015، مرجع سابق الذكر، ص 48-67.

وبناءً على مؤشرات التصنيف السابقة يلاحظ أن قاعدة رأس مال بنك الخليج جيدة (أي التصنيف رقم 1).

* **تحليل جودة الأصول:** تعتبر جودة الأصول الفاعل الحاسم في نشاط البنك، لأن ذلك سينعكس على قدرة البنك في توليد دخل أكثر ومنه تحقيق تقييم أفضل للسيولة، رأس المال والإدارة. ولتقييم جودة أصول بنك الخليج الكويت نقوم بدراسة النسب التالية:

- نسبة التصنيف المرجح.
- نسبة التصنيف الإجمالي.
- نسبة الأصول الثابتة والاستثمارات إلى إجمالي رأس المال.
- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

والتي نلخص قيمها في الجدول التالي:

جدول رقم 05:

تقييم جودة أصول بنك الخليج لسنتي 2014 -2015.

	2014	2015
إجمالي المخصصات	97340	78263
حقوق الملكية	511361	538256
نسبة التصنيف المرجح	٪15.99	٪12.69
التصنيف السنوي	3	2
القروض المتعثرة	126	106
إجمالي المخصصات	97.340	78.263
حقوق الملكية	511.361	538.256
نسبة التصنيف الإجمالي	٪20.70	٪17.19
التصنيف السنوي	2	1
استثمارات في أوراق مالية	82339	115117
مباني ومعدات	27727	28522
موجودات أخرى	104444	101439
إجمالي رأس المال	554275	583151
نسبة الأصول الثابتة والاستثمارات إلى إجمالي رأس المال	٪38.70	٪42.02
التصنيف السنوي	2	2
القروض المتعثرة	126	106
إجمالي القروض	3822	3926
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	٪3.2	٪2.7
التصنيف السنوي	1	1
التصنيف الكلي السنوي للأصول	2	2
التصنيف الكلي للأصول	2	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك سنة 2015، مرجع سابق الذكر.

من خلال الجدول نجد أن جودة أصول بنك الخليج الكويت تحمل التصنيف رقم 2 وفقا لتصنيفات نظام **CAMELS**، بمعنى أن البنك يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة بـرقم 1 وهو قريب من التصنيف الجيد، ويعزى ذلك إلى استمرار التحسن في جودة الأصول ونسب التغطية من المخصصات كما يعود إلى تحسن نسبة القروض المتعثرة حيث بلغت ٪2.7 سنة 2015 بعد أن كانت ٪3.2 خلال سنة 2014، وإلى توجه البنك إلى تنويع محفظته الإقراضية بهدف الرفع من جودتها، فالملاحظ حدوث تحول جذري بمحفظة القروض منذ سنة 2012، فخلال هذه الأخيرة كانت شريحة القروض الاستهلاكية تشكل ٪24 من إجمالي القروض وخلال الفترة من 2012 وحتى 2015 شهدت هذه الشريحة نموا بمقدار 407 مليون دينار كويتي لتبلغ 1239 مليون دينار كويتي (بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٪14)، أما في سنة 2015 أصبحت تمثل ٪32 من إجمالي القروض وهو ما وضّحه بالتفصيل الشكل رقم 02.

* **تحليل كفاءة الإدارة:** وتشمل كل من الحوكمة، الموارد البشرية، الإجراءات، المراقبة والتدقيق، نظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي ويمكن تلخيص أهم مؤشرات تحليل كفاءة إدارة بنك الخليج في النقاط التالية:[19]

أ- واقع الحوكمة في بنك الخليج: تعتبر الحوكمة جزء لا يتجزأ من ثقافة البنك، إذ عمل البنك على تنفيذ حملات توعوية وبرامج تدريبية للإداريين والموظفين قصد التعرف على المعايير والمتطلبات العالمية للحوكمة، كما يمتثل البنك بشكل صارم للقوانين المعمول بها وتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، كما يسعى لتبني أفضل الممارسات الدولية بهذا المجال بهدف إنشاء هيكل قوي وسليم للحوكمة وإرساء أنشطة تطبيقية شفافة بهذا الإطار وكذا تعزيز مبادئ الحوكمة مع مختلف أصحاب المصالح بما في ذلك الجهاز الرقابي والمساهمين ومجتمع الأعمال.

وعليه فقد تبنَّى بنك الخليج إطارا شاملا للحوكمة يهدف إلى الموازنة بين أهدافه الطموحة من جهة وبين الالتزام بالحوكمة الداخلية والخارجية وأنظمة الالتزام المعتمدة من جهة أخرى. ويؤمن كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بأن الحوكمة يجب أن تخضع للمراجعة والتقييم المستمر بغية رفع مستوى المعايير المعتمدة للحوكمة، كما يفصل دليل الحوكمة المعتمد من قبل بنك الخليج بوضوح بين مهام مجلس الإدارة ومهام الإدارة التنفيذية بحيث لا يسمح بالتداخل بين كليهما. فمهام الإدارة التنفيذية تتمثل في توليها مسؤولية التأكد من جريان أعمال البنك وأنشطته وفقا للإستراتجية العامة والنزعة للمخاطر والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أما مجلس الإدارة فيتولى المسؤولية عن البنك بوجه عام بما في ذلك وضع الأهداف الإستراتجية للبنك، وإستراتجية المخاطر والحوكمة والإشراف عليها ومراقبة تنفيذها كما يتحمل مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية.

قام البنك بوضع هيكل تنظيمي للحوكمة يهدف إلى تقديم ممارسات الحوكمة السليمة مع ضمان الفصل في المهام والاستقلالية في التفكير واتخاذ الإجراءات في إدارات معينة مثل وحدة غسيل الأموال، والالتزام الرقابي، والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر. كما يخضع الهيكل التنظيمي للوائح القانونية الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[19]– التقرير السنوي لبنك الخليج 2015، مرجع سابق الذكر، ص 30–49.

شكل رقم04:

الهيكل التنظيمي للحوكمة.

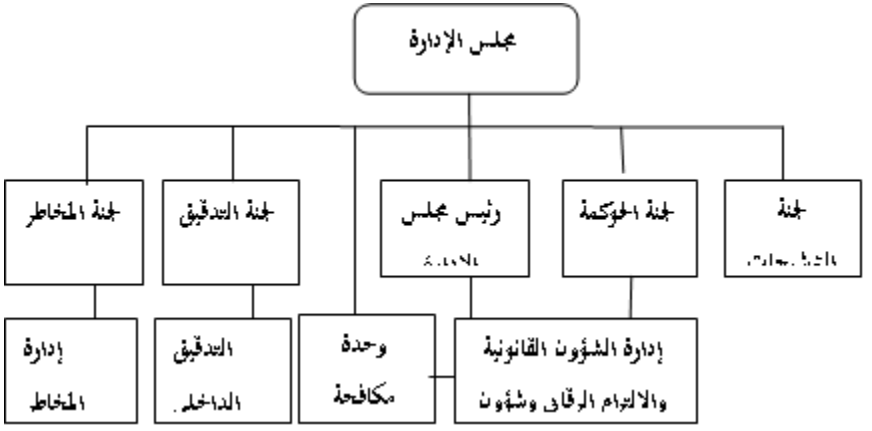

المصدر: التقرير السنوي لبنك الخليج سنة 2015، ص 33.

ب - الالتزام بتشريعات وأنظمة بنك الكويت المركزي: تتولى وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح ببنك الخليج عملية الالتزام بكافة القوانين والقرارات والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية كبنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال، وسوق الكويت للأوراق المالية، كما تعمل على تعزيز التزام البنك في جميع الأوقات بالمتطلبات التنظيمية والتشريعية المرتبطة بالإفصاح والشفافية، ناهيك عن أن الملاحظ من تحليل كفاية رأس مال بنك الخليج التزامه بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال المقترحة من قبل لجنة بازل، وكذلك بقرارات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بإدارة رأس مال البنوك. هذا ويمتثل البنك أيضا لتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما تخضع أنظمته الرقابية الداخلية للتعليمات واللوائح المفروضة على البنوك من قبل بنك الكويت المركزي.

جـ- كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية: وفقا لمعاينة مجلس الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية فإنه يؤكد كفايتها وفعاليتها لتعليمات وقواعد بنك الكويت المركزي. فأنظمة الرقابة الداخلية هي جزء لا يتجزأ من عمليات البنك في إدارة أعماله، لذلك فإن البنك يعمل على: التحديث المنتظم لسياسات المراجعة، خلقه لوحدات متخصصة في الرقابة كوحدة الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، توافر مراجعة مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي لتقييم عمليات البنك وإجراءاته وأنظمته وفقا لخطة التدقيق السنوية المعتمدة، وجود مراجعات مستقلة لسجلات المحاسبة المالية من قبل مدققين خارجيين، وعملية رقابة مستقلة للرقابة الداخلية من قبل مكتب تدقيق عالمي سنويا وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي،

توفير الإشراف من قبل لجنة التدقيق وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين، ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي وكتب الإدارة وتقارير مراجعة الرقابة الداخلية.

د- الموارد البشرية: يسعى البنك إلى تعيين أفضل الكوادر والاحتفاظ بهم. ويقوم ذلك على أساس التنافس على المستوى الخارجي والعدالة على المستوى الداخلي، كما يوجه البنك موظفيه للعديد من الدورات التدريبية قصد الرفع من أدائهم للعمل المناط لهم، وتم تصميم هيكل الرواتب المطبق بالبنك على أساس المساواة مع توفير المرونة لتحقيق درجات مختلفة من الأداء الفردي ومستويات المسؤولية. وتطبق سياسة المكافآت لدى البنك بصورة متسقة من أقل الدرجات الوظيفية إلى أعلاها. ويقوم بنك الخليج بمراجعة أداء جميع الموظفين سنويا مع إمكانية منح الموظفين مكافأة الأداء المتميز، كما استعان البنك بمنهج تقييم للوظائف لتحديد الجدوى النسبية للوظائف بالبنك لضمان تقديم مكافآت عادلة، وتشمل الترقية الوظيفية الموظفين الذين يتسمون بالتميز والخبرة في الأداء، ويقدم البنك مزايا للموظفين تتضمن خدمات بنك الخليج بشروط تفضيلية، ومزايا غير بنكية تتفق مع احتياجات البنك وممارسات السوق، كما يتيح البنك لموظفيه مجموعة من الخدمات البنكية دون رسوم، ويطبق برنامج الأسهم الافتراضية وهو موجَّه للمسؤولين التنفيذيين .

ه- إدارة المخاطر: قام البنك بتشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لدعم فاعلية مراقبة المجلس لأمور المخاطر التي تواجه البنك مع تقديم التقارير الدورية لمجلس الإدارة. وتقوم هذه اللجنة بالإشراف على إدارة مخاطر البنك ومراجعة مخاطر الائتمان العالية التي تزيد عن 10٪ من رأس مال البنك، كما تقوم أيضا بتقديم تقارير دورية للجنة المخاطر، ويستعين البنك بنظام موديز لتصنيف المخاطر كما يسعى إلى الحفاظ على ثقافة قوية لإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمكاسب داخل وعبر كل من وحدات العمل التي تصاحبها المخاطر داخل البنك، ويعمل أيضا على مراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر لديه باستمرار للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلبات كبيرة في التقييم والأرباح، وتوجد لديه وثيقة للنزعة للمخاطر والتي تتيح المراقبة الدقيقة والمنتظمة لمختلف المخاطر مقابل حدود موضوعة داخليا، ويتم تقديم مصفوفة قياس المخاطر كل ثلاثة أشهر، وتتم مناقشتها مع مجلس الإدارة، ويتم مراجعة النزعة للمخاطر بصفة دورية ويتم تعديلها وفقا لعوامل السوق والاقتصاد. وللبنك سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تأسيسا على ما سبق، وبالنظر إلى النتائج المالية المحققة، يمكن القول أن تحليل كفاءة إدارة بنك الخليج توضح توفره على تصنيف مُرضي، أي أنها تتوفر على ترتيب 2 ضمن سلم نظام التقييم الأمريكي، فهو يراعي القوانين والأنظمة المنبثقة عن بنك الكويت

المركزي، كما أن تطبيقات إدارة المخاطر والحكومة والرقابة الداخلية مرضية نسبيا، ولديه اهتمام واسع بالموارد البشرية الموظفة لديه.

*** تحليل الربحية:** وذلك باعتماد مؤشر معدل العائد على متوسط الأصول ونسبة المصروفات للتكاليف، حيث سجل الأول ثباتا في النسبة خلال السنتين وقدرت بـ 0.7٪، في حين سجل الثاني ارتفاعا من 34.4٪ في سنة 2014 إلى 35.76٪ خلال سنة 2015. والجدول التالي يلخص قيم هذه المؤشرات مع تصنيفاتها وفقا لنظام **CAMELS:**

جدول رقم06:
نسب تصنيف الربحية وتصنيفاتها.

	2014	2015
معدل العائد على متوسط الأصول	0.7٪	0.7٪
التصنيف السنوى	3	3
المصروفات	56	60.239
الإيرادات	162.8	168.456
نسبة المصروفات إلى الإيرادات	34.4٪	35.76٪
التصنيف السنوى	1	1
التصنيف الكلى السنوى	2	2
التصنيف الكلى	2	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الخليج 2015، مرجع سابق الذكر.

من الجدول نصل إلى القول بأن بنك الخليج الكويت أخذ التصنيف 2 من سلم تصنيفات نظام **CAMELS**، بمعنى أن البنك يحقق أرباحا مُرضية يستطيع من خلالها تلبية متطلبات الاحتياطات.

***تحليل السيولة:** وذلك بالاستناد على مجموعة من المؤشرات أهمها: **نسبة القروض إلى الودائع**، أو ما يعرف بنسبة التوظيف. حيث عرفت انخفاضا من 88.06٪ في سنة 2014 إلى 86.03٪ في سنة 2015، وهي نسب كبيرة لأنها تفسر منح البنك قروضا أكبر من حجم سيولته، كما تمّ الاعتماد على **نسبة السيولة الحاضرة** والتي بلغت 28.41٪ و 34.10٪ خلال سنتي 2014 و2015 على التوالي، وهي نسب جيدة لأنها توضح قدرة البنك على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، وأيضا تم تحليل سيولة بنك الخليج بالاعتماد على **نسبة القروض إلى إجمالي الأصول** والتي قدرت بـ: 71.69٪ سنة 2014 ثم ارتفعت سنة 2015 لتصبح 72.19٪، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 07:

نسب تحليل سيولة بنك الخليج الكويت.

	2014	2015
القروض	3822	3926
الودائع	4340	4563
نسبة القروض إلى الودائع	٪88.06	٪86.03
التصنيف السنوى	5	5
قيم فى الصندوق، البنك	807367	837048
سندات عمومية	188086	245609
سندات البنك المركزى	361425	588216
السيولة الحاضرة	1356878	1670873
ديون فى ذمة المؤسسات المالية	354677	261384
الودائع	4340393	4563454
خصوم أخرى	80527	74622
الخصوم المستحقة على المدى القصير	4775597	4899460
نسبة السيولة الحاضرة	٪28.41	٪34.10
التصنيف السنوى	1	1
القروض	3822	3926
الأصول	5331	5438
نسبة القروض إلى إجمالى الأصول	٪71.69	٪72.19
التصنيف السنوى	5	5
التصنيف الكلى السنوى	4	4
التصنيف الكلى	4	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي 2015، مرجع سابق الذكر.

من الجدول السابق نجد أن سيولة بنك الخليج تأخذ التصنيف 4 وفق نظام التقييم الأمريكي **CAMELS** وهو ما يفسر وجود مشاكل سيولة حادة لدى البنك وعليه اتخاذ قرارات بضرورة تقوية مركز السيولة لتلبية احتياجاته الآنية والطارئة.

*** تحليل الحساسية لمخاطر السوق:** تتمثل مخاطر السوق في أن تؤدي التغيرات في أسعار السوق بما في ذلك أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والهوامش الائتمانية إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محافظه الاستثمارية، لذلك فإن البنك يقوم بإجراء تقييم للمخاطر المادية مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر التركز الائتماني، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، المخاطر القانونية، مخاطر السمعة وما إليها من المخاطر. ويتم استعراض ومناقشة توزيعات رأس المال على نتائج المخاطر من قبل لجنة المخاطر وذلك للتأكد من تخصيص القدر الكافي من رأس المال لكل من المخاطر على حدة.

- **إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان:** يوضح الجدول التالي إجمالي الانكشافات على مخاطر الائتمان لدى بنك الخليج وهو ما يعكس المخاطر الائتمانية القصوى للبنك في حالة عجز الأطراف المقابلة.

جدول رقم08:
إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان

	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015
إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان	6990.3	7193.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الخليج 2015، مرجع سابق الذكر.

- **حساسية البنك لمخاطر سعر الفائدة:** يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الأصول والخصوم وأدوات خارج الميزانية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة، ولتحديد مدى حساسية بنك الخليج لمخاطر الفائدة نعتمد على تحليل الفجوة التي هي عبارة عن الفرق بين الأصول ذات الحساسية لسعر الفائدة والخصوم ذات الحساسية لسعر الفائدة.

جدول رقم09:
تحليل الفجوة.

/	2014	2015
الأصول ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	**3793038**	**3829566**
حقوق على المؤسسات المالية	127596	80858
حقوق على العملاء	3583103	3633591
استثمارات في الأوراق المالية	82339	115117
الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	**4464840**	**4638076**
ديون بذمة المؤسسات المالية	678669	726032
ودائع للعملاء	3661724	3837422
خصوم أخرى	80527	74622
ديون تابعة	43920	/
الفجوة	**(671802)**	**(808510)**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الخليج 2015، مرجع سابق الذكر.

من الجدول السابق نلاحظ أن الخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة أكبر من الأصول الحساسة للتغير في أسعار الفائدة، وبما أن الفجوة سالبة فهذا يعني أنّ ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وانخفاضها سيجعله يربح.

بالإضافة إلى أن بنك الخليج الكويت يتعرض لمخاطر أخرى هي: **مخاطر العملات** وهي مخاطر تنشأ نتيجة تقلب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، و**مخاطر السيولة** التي تنشأ من أنشطة التمويل العامة للبنك، لذلك فإن البنك ملزم بإدارة السيولة وعمليات تمويل البنك لضمان توفر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية

المعروفة للبنك وكذلك الاحتياجات الطارئة، و**مخاطر التشغيل** التي تنشأ من الإخفاق في توفير الرقابة المناسبة لكافة جوانب التوثيق والمعالجة والتسوية والمحاسبة عن المعاملات، و**مخاطر أسعار الأسهم** التي تتمثل في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت هذه التغيرات نتيجة عوامل خاصة بالأداة أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المالية بالسوق، ويتم إدارتها بالبنك من خلال تنويع استثماراته.

إن كل ما توفر لدينا من معلومات حول حساسية بنك الخليج لمخاطر السوق لم يتح لنا فرصة تصنيف هذا المؤشر وفقا لنظام التقييم المصرفي الأمريكي، إلا أنّ هذا لا يمنع كذلك من الحكم الشامل على بنك الخليج وتصنيفه وفقا لهذا المعيار حيث نجد أن التصنيف الكلي لبنك الخليج الكويت وفقا لمكوناته الخمس يوضح ما يلي:

جدول رقم10:

التصنيف الشامل لبنك الخليج الكويت وفقا لنظام CAMELS.

تصنيف المؤشرات	2014	2015
تصنيف رأس المال	1	1
تصنيف جودة الأصول	2	2
تصنيف الإدارة	2	2
تصنيف الربحية	2	2
تصنيف السيولة	4	4
التصنيف السنوى	2	2
التصنيف الكلى	2	

المصدر: من إعداد الباحثين.

من الجدول أعلاه يتبين أن بنك الخليج الكويت يمكن منحه التصنيف رقم 2 حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي، بمعنى أن الموقف مُرضي وسليم نسبيا بفعل وجود بعض القصور، لذلك يجب معالجة السلبيات المرتبطة أساسا بعدم قدرته على إدارة السيولة.

لقد أسفرت هذه الدراسة عن التزام بنك الخليج الكويت بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى الجديد المحدد من قبل لجنة بازل، كما وضحت بأنّ تحليل الأصول التي يملكها بنك الخليج تميزت خلال سنتي 2014 و2015 بالجودة اللازمة وذلك وفقا للتصنيف المتحصل عليه وفقا لنظام **CAMELS**، ناهيك عن أنها أظهرت بأن هذا البنك يحوي على طاقم إداري شامل ومتكامل يوفر له القدرة على النمو والتطور والاستمرارية، واكتساب المزايا التنافسية للحفاظ على حصته السوقية، وبالرغم من تحقيق البنك لأرباح مرضية تضمن له البقاء إلا أنه يعاني من مشكلة في إدارته للسيولة.

وتأسيسا على ما سبق فإننا نصل للقول بأن نظام التقييم المصرفي الأمريكي عن طريق تصنيف سلمي لتركيبة مؤشراته الستة يوفر تحليلا شاملا لسلامة الوضعية المالية والتشغيلية والإدارية لأي بنك من عدمها، وهذا ما يتوافق وفرضية البحث التي تمّ وضعها.

خاتمة:

لقد أوجدت تطورات العمل البنكي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته الحاجة إلى ضرورة توفير نظم رقابية دولية للمساهمة في زيادة كفاءة العمل البنكي وتدعيم فعاليته على الساحة البنكية محليا، إقليميا ودوليا. ومما لاشك فيه أنّ المنطلقات الأساسية التي يرتكز عليها نظام التقييم المصرفي الأمريكي **CAMELS** تتوافق ومتطلبات التطورات الحاصلة في الصناعة البنكية باعتبار أنه نظام يعمل على تحليل شامل لأداء البنك وأنماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الصناعة في الساحة البنكية وذلك من خلال تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة عمل البنوك وتوجيه الاهتمام نحوها قصد العمل على تحقيق خدمة أهداف المودعين، المستثمرين والمساهمين على حد سواء.

فمن خلال اعتمادنا لنظام التقييم المصرفي الأمريكي لتقييم نشاط بنك الخليج الكويت وأدائه، تمّ تبيان نقاط قوة البنك والمتمثلة في كفاية رأس مال البنك، جودة أصوله وتحقيقه لأرباح مُرضية والتي تحققت بفعل شمولية البنك لإدارة ذات كفاءة عالية تسهر على تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنك وعلى تسيير فعّال لموارده البشرية، كما تعمل على إدارة محكمة للمخاطر التي تعترض نشاط البنك، كما ساهم في تحديد نقاط ضعفه والمحصورة أساسا في مشكلة إدارته للسيولة.

مراجع:

1- علي منصور محمد بن سفاع، **تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL**: دراسة تحليلية لأداء البنك اليمني للسنوات 2003-2007، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر .

2- صلاح الدين محمد أمين، صادق راشد الشمري، **تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية:** نظام CRAFTE نموذجا، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، 2011.

3- مالك رشيد أحمد، **مقارنة بين معياري CAMEL وCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**: الميزات وعيوب التطبيق، مجلة المصرفي، العدد 35، مارس 2005.

4- زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، http://www.kantakji.com/banks.

*): تمّ التطرق لشرح الأحرف المكونة لمصطلح **CAMEL** في نشأة النظام.

5- طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية**: تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، مصر، 2011.

6- شوقي بورقبة، طريقة **CAMELS** في تقييم أداء البنوك الإسلامية، **www.kau.**edu.sa/Files/121/.../59600_Shawki(15).pdf.

8- شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية:** دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012، أطروحة دكتوراة علوم، تخصص: دراسات مالية واقتصادية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة 2014/2013.

9-أحمد نورالدين الفرا، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي**CAMELS** كأداة للرقابة على القطاع المصرفي: دراسة حالة بنك فلسطين، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، **alqashi.com/th/th75.pd.**

10- دليل الموارد المتعلق بدراسات تقييم التمويل الأصغر، CGAP المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، نوفمبر 2001. **https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Focus-Note-Resource-Guide-to-Microfinance-Assessments-Nov-2001-Arabic.pdf**

11- مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 06، 2008.

12- علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي**CAMELS** لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية: حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003. **site.iugaza.edu.ps/ashaheen1/.../.**

13- علي عبد الرضا حمودي، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات**: دراسة تطبيقية –حالة العراق-، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي .

14- مخلف سليمان، نظام التقييم المصرفي **CAMELS**، مجلة المحاسب العربي، العدد الحادي عشر، جويلية 2013.

15- يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي **CAMELS** على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012.

16- كمال بوصافي، فيصل شياد، معايير نجاح البنوك الاسلامية: تحليل متعدد المعايير،
International Confrence On Islamic Banking And Finance : Crossborder Pratices And Litigations, 15-16 June, 2010.

17- لمحة تاريخية عن بنك الخليج، https://www.e-gulfbank.com/arb/aboutUs/history/index.jsp

18- التقرير السنوي لبنك الخليج لعام 2015.
www.e-gulfbank.com/arb/aboutUs/reports/annualReports.jsp